**"تعميم الى ممثلي قطاع الأعمال والمهن غير المالية "**

**بشأن مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التسلح**

في إطار الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز منظومة مكافحة تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتنفيذًا للتوصية رقم (7) من توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) والمتعلقة بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، تجدون مرفقًا مستند مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التسلح المعد من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تُعد هذه المؤشرات مرجعًا توجيهيًا هامًا للجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لما تحتويه من أمثلة من المؤشرات الدالة على الأنشطة او المعاملات التي يحتمل ان تكون مرتبطة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الوسائل المستخدمة في نقلها أو انتاجها.

20-10-2025